



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/33/315

S/12895

17 October 1978

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

مجلس
الأمم



الجمعية
العامة

مجلس الأمن
السنة الثالثة والثلاثون

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والثلاثون
البند ٢٨ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

رسالة مؤرخة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨
موجهة من الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة
إلى الأمين العام

أتشرف بأن أشير إلى الرسالة الموجهة من ممثل تركيا (A/33/283-S/12678) والمؤرخة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨ والمرفق بها وثيقة بوصفها مرفقا يتضمن قرار "الجمعية التشريعية" لما يسمى "بـدولة قبرص التركية الموحدة".

ومن العسير أن تكون هذه "الجمعية التشريعية" المزعومة ممثلة للقبارصة الأتراك أو لمصالحهم ، إذا أخذنا في الاعتبار أن جيش الاحتلال التركي اشترك في عملية التصويت عند انتخابها ، لأن جميع أعضائها وأسراهم أخذوا المواطنة القبرصية الكاملة بصورة غير شرعية ، بما في ذلك حق التصويت بموجب "قانون" مؤرخ في ٦ شباط/فبراير ١٩٧٥ . كما منح المستوطنون القادمون من داخل تركيا والذين تم نقلهم بأعداد كبيرة منذ وقوع الغزو حقوقا مماثلة فيما يتعلق بحق المواطنة والتصويت .

واننا لنفي غنى عن مزيد من الحجج كي نوضح أن تلك "الجمعية التشريعية" ليست هي صوت القبارصة الأتراك وانما هي بالأحرى الناطق بلسان قوات الغزو التي تسير الجممينة وفق تعليماتها .

وان ما يسمى "بـدولة قبرص التركية الموحدة" ماهي الا كيان اسطوري أقامت أنقرة في الجزء المحتل من اقليم قبرص في نطاق مخطط واضح : أولا لاشاعة الارتباك حول المشكلة الدولية الملتبسة المتمثلة في العدوان التركي واستمرار احتلال اقليم قبرص ، ولكي تبدو القضية كما لو كانت مجرد قضية داخلية بين الطائفتين ؛ وثانيا لتمهيد السبيل بالقوة لتقسيم قبرص والقضاء على استقلالها وسلامتها الإقليمية . مثل هذا العمل من جانب واحد لهو عمل مدروس يستهدف التهريب من أي حل آخر والعمل بذلك على تجرييد عملية التفاوض والفرص منها من كل معنى .

.../...

وكما أوضحنا توضيحاً كاملاً في رسالتنا المؤرخة في ١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ (A/32/316) فإن إقليم وسكان هذه الدولة الزائفة ، على السواء ، ليسا سوى ثمار للعدوان . فالإقليم ليس سوى ذلك الجزء من جمهورية قبرص الذي تعرض للفرز من جانب تركيا ويخضع لاحتلالها . أما السكان فالمزعوم أنهم طائفة القبارصة الأتراك ونسبتهم ١٨ في المائة ، وهم الذين سيخسرون استيعابهم في ٤٠ في المائة من الجزيرة . وكما هو معروف جيداً ، فإن المنطقة التي تعرضت للفرز قد أخلت من سكانها ، وذلك بطرد الغالبية الأصلية (٨٢ في المائة) وهم الشعب اليوناني القبرصي ، طرداً بالجملة في ظل ممارسة بغيضة من التمييز العنصري . أما السكان الأجانب الذين تم نقل معظمهم من الأناضول بتركيا فقد تم تسكينهم بصورة جماعية في المساكن والممتلكات المخصصة لتفجير التكوين الديموغرافي لقبرص بالقوة . ولا تزال جميع هذه الأنشطة مستمرة متجاهلة ، بازدياد ، القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

ومن الطبيعي أن يكون ذلك المزيج من الجرائم الدولية الذي تقدمه تركيا بكل صفاقة بوصفه دولة ، مرفوضاً رفضاً صريحاً من جانب المجتمع الدولي ، وأن تشجبه قرارات الأمم المتحدة .

وفضلاً عن ذلك فإنه ينبغي أن نلاحظ أن إقامة دولة كهذه يتعارض مع دستور قبرص (١٩٦٠) وينتهك أحكامه الأساسية الرامية إلى المحافظة على وحدة واستقلال قبرص وسلامة أراضيها وتكوينها الديموغرافي . وينبغي أن نشير كذلك إلى أن الأقلية القبرصية التركية تعتمد على هذا الدستور وحده في مطلبها بأن تكون طائفة لها حقوقها الخاصة التابعة من هذا الدستور . ومع ذلك فإنه لا يمكن تأييد هذه الحقوق بينما تتعرض في الوقت نفسه المقدمة الأساسية للدستور ، الذي تقوم عليه تلك الحقوق ، للانتهاك والهدم .

ومما يؤسف له في الواقع أن سياسة أنقرة السلبية والعتيقة الرامية إلى تقسيم قبرص تؤدي بها إلى أن تتناقض مع نفسها تناقضات غير مرغوبة ، وتجعلها في صراع لا داعي له مع العقائد الأساسية للمجتمع الدولي في عالمنا المترابط الحالي . وأن تلك السياسة التي تعتمد على استخدام القوة والسيطرة اللتين مازالتا قائمتين ، لتقف عقبة في طريق التفاهم المتبادل المرغوب ، والثقة والتعاون من أجل تسوية المشكلة القبرصية تسوية سلمية ، وفقاً لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي اتخذت بالاجماع بشأن هذا الموضوع .

وأكون ممتناً لو عيتمت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة تحت البند ٢٨ من جدول الأعمال ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) زينون روسيدس

السفير

الممثل الدائم لقبرص لدى

الأمم المتحدة